

## المسؤولية المدنية الناشئة عن التنمر الالكتروني الواقع على الاسرة دراسة مقارنة

أ.م.د ايناس مكي عبد نصار

كلية القانون - جامعة بابل - العراق

enassmekee@gmail.com:

### المستخلص

أن موضوع التنمر بالوسائل الالكترونية أصبح يشغل الافراد والمجتمعات نظرا لانتشار هذه التقنيات الرقمية وباتت تستخدم من قبل الكثير من الاشخاص دون اكتراث الى العمر والثقافة ومن ثم اصبح ينتج منها سلبيات متى ما استخدمت في غير غرضها الصحيح فوسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة والهواتف المحمولة أصبحت منتشرة باي مكان وزمان وبإمكان اي فرد مهما كان ان يستعملها وقد ينتج عنها اضرار للغير بسبب السلوكيات التي يهدف من ورائها إخافة أو استفزاز المستهدفين به أو تشويه سمعتهم والابعد من ذلك ان هذا التنمر قد يكون مسلط على المرأة وعلى أسرتها كمثّل استعمال الصورة الشخصية للمرأة والتلاعب بها من دون علمها ودرايتها ومن ثم هذا بحد ذاته ضرر لا يمكن انكاره تشعر به المرأة وكذلك هذا الضرر يتعدى الى أسرتها فهنا يلحق الضرر بها فلا بد من البحث عن المسؤولية المدنية الناتجة من هذا التنمر الالكتروني الواقع الاسرة .

الكلمات المفتاحية: التنمر الالكتروني؛ الضرر؛ التعويض؛ الاسرة

## Abstract

The issue of bullying through electronic means has become a concern to individuals and societies due to the spread of these digital technologies and are used by many people without regard to age and culture, and then it becomes negative when it is used for its wrong purpose. Social media, messaging platforms and mobile phones have become widespread in any place and time. Any individual, no matter how, can use it, and it may result in harm to others because of the behaviors that aim to frighten or provoke those targeted by it or discredit them, and further than that, this bullying may be affecting the woman and her family, such as using the personal image of a woman and manipulating her without her knowledge and awareness. And then this in itself is an undeniable harm that the woman feels, as well as this harm that extends to her family. Here it harms her, so it is necessary to search for civil liability resulting from this electronic bullying, the reality of the family.

**Key words:** bullying - online - harm - compensation – family

### المقدمة

#### أولاً: جوهر فكرة البحث :

أن موضوع التنمر الإلكتروني الذي يحصل باستخدام التقنيات الرقمية وعلى وجه الخصوص عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة والهواتف المحمولة أصبح من الموضوعات الذي ينبغي البحث فيها لكثرة وقوعه ، وهو سلوك متكرر يهدف إلى إخافة أو استفزاز المستهدفين به أو تشويه سمعتهم هذا التنمر قد يكون مسلط على المرأة وعلى أسرتها كمثمل

استعمال الصورة الشخصية للمرأة والتلاعب بها من دون علمها ودرايتها ومن ثم هذا يعد بحد ذاته ضرر لا يمكن انكاره يصيب شعور المرأة فيسبب لها ضررا ادبيا فضلا عن الضرر المادي وقد يتعدى الى اسرتها وسمعتها فموضوع التنمر هو واقع واصبح حقيقة لذا فيحتاج الى البحث في احكامه ومدى المسؤولية المدنية الناتجة منه مع بيان احكام التعويض فيما اذا كان نقديا او عينيا يدفع الى ضحية التنمر .

## ثانياً :مشكلة البحث

وقوع التنمر على الاسرة والمرأة  
وعلى أطفاله ؟ .

لغرض التقليل قدر الامكان  
من التنمر لابد من البحث المسؤولية  
المدينة للشخص الذي قام بالتنمر  
وبيان آثاره والجزاء المدني الذي قد  
يفرض عليه أن كان هناك ضرر مادي  
،أو معنوي يلحق بالمرأة من جراء  
هذا التنمر بمختلف مسمياته .

## خامساً : منهج البحث

سوف نتبع في بحثنا المنهج  
القانوني التحليلي لنصوص القوانين  
المدينة والقوانين ذات العلاقة التي  
دافعت عن حقوق المرأة والأسرة .

## ثالثاً :أهمية موضوع البحث

سادساً :خطة البحث : لغرض  
الالمام بموضوع البحث سوف  
نقسمه على مبحثين سنتناول في  
المبحث الاول ماهية التنمر  
الالكتروني ، وسنخصص المبحث  
الثاني لأركان المسؤولية المدنية  
الناشئة عن التنمر الالكتروني ،  
وسنخصص المبحث الثالث لاثار  
المسؤولية المدنية الناشئة عن التنمر  
الالكتروني واذا انتهينا من ذلك سوف  
نصل البحث بخاتمة ندرج بها أهم  
النتائج والمقترحات .

يعد موضوع التنمر الالكتروني  
من الموضوعات ذات الاهمية في  
الواقع الاجتماعي فيحتاج الى  
معالجة قانونية واسعة للالمام بكل  
شئاته لأن التنمر سلوك عنيف  
يمارس ضد المرأة او الاسرة جميعها  
من أحد افراد المجتمع ويؤدي إلى  
إلحاق الأذى بها على الجوانب  
النفسية، ويشكل وقوع التنمر ضد  
المرأة انتهاكاً واضحاً وصريحاً  
لحقوق الإنسان، فهو يمنعها من  
التمتع بحقوقها الكاملة.

## المبحث الاول

### ماهية التنمر الالكتروني

لغرض الوقوف على ماهية  
التنمر الالكتروني الواقع على الاسرة  
وتحديد معناه لابد من توضيح

### رابعاً : اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان معنى  
التنمر الالكتروني وآثاره وكذلك بيان  
انواع التنمر والجزاء المترتب على

تعريف التنمر وبيان أشكاله والاضرار الناشئة عنه وعليه سوف نتناول ذلك في مطلبين سنخصص المطلب الاول لتعريف التنمر الإلكتروني وسنتناول في المطلب الثاني اشكال التنمر الإلكتروني.

### المطلب الاول

#### تعريف التنمر الإلكتروني

يتفاعل العالم اليوم مع ثورة المعلومات والاتصالات التي أدت الى احداث تغييرات اساسية في المجتمع وعلى الرغم من محاسن هذه الوسائل الإلكترونية التي ظهرت بشكل متسارع الا انها لها مساوئ للمجتمع والاسرة معا وقد ظهر ما يسمى بالتنمر الإلكتروني ويعطي بعض الفقه معنى لهذا التنمر بقوله "بانه استخدام الإنترنت والتقنيات المتعلقة به بهدف إلحاق الضرر بالآخرين بطرق متعمدة ومتكررة وعدائية" (١).

وثمة تعريف للتنمر الإلكتروني بأنه فعلٌ عدائي يقوم به المتنمر إلكترونياً باستخدام التقنية الحديثة

ضد طرف آخر بغرض إلحاق الضرر به مادياً، معنوياً، اجتماعياً ونفسياً. ويمثل التنمر الإلكتروني ظاهرة شديدة الخطورة، فقد تسببت في للتطور الهائل ارتفاع مستوى القلق الاجتماعي بين المراهقين، نظرا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي وما يتبعها من تطوير للتطبيقات كل لحظة، فإن أي محتوى ضار مثل الكلمات المسيئة أو الشائعات تنتشر فور عملية النشر بسرعة فائقة تفوق الخيال، من خلال قيام باقي الحسابات الإلكترونية بإجراء عملية مشاركة للمنشور أو نسخ ولصق للمحتوى المنشور، وكل هذا يحدث خلال ثواني، والمتنمرون الإلكترونيون يقومون بعملية النشر للمحتوى الضار (٢).

وقد ورد عن قوله تعالى عن معنى اجتناب التنمر بالآية القرآنية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا

الفيسبوك فيبدأ بالشك في المحيطين به مما يؤدي به إلى حالة من الخوف من التعامل معهم، وقد يؤدي به الأمر إلى العدائية والنفور الاجتماعي، وربما يكون راجعا أيضا إلى أن التصدي للمتتمر الإلكتروني يكون أصعب كثيرا من التصدي للمتتمر العادي حيث يصعب كشف هوية الحساب القائم بالتمنر الإلكتروني، مما يساعد في زيادة معدل التمنر الإلكتروني. كما يعد التمنر الإلكتروني أيضا "أشد خطورة من أنماط التمنر الأخرى نظرا لإعتماده على بيئة الويب التي تتسم بالإنفتاح والانتشار الهائل، وفرص التخفي المتاحة للمتتمر، وعدم المواجهة المباشرة مع الضحية، مما يمكن المتتمر إلكترونيا من إلحاق الأذى المتكرر بالضحايا ونشر ما يؤذيهم نفسيا واجتماعيا بسرعة فائقة عبر مواقع الويب ومواقع التواصل الاجتماعي، ويتسبب في تعرض الضحايا لخبرات سلبية تسهم في إهدار طاقاتهم وتشيتيتهم عن الإنجاز والتحصيل الدراسي".

تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ  
بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الظَّالِمُونَ ﴿٣﴾ .

يعد التمنر الإلكتروني صورة من صور السلوك العدواني يتم على أشكال مختلفة كالتمنر البدني واللفظي والنفسي والجنسي، وذلك من خلال الإنترنت الذي تنامي بشكل مطرد ومرتزايد لدرجة أنه أصبح في كل مكان وفي كل زمان في حياة الاطفال والمراهقين حيث

أعطت وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاتها في الوسائط الالكترونية بعض من الشباب القدرة على ممارسة العدوان والتحرش بأقرانهم بواسطة الهواتف المحمولة أو الرسائل الإلكترونية عبر الدردشة ويسمى هذا بالتمنر الإلكتروني .

ويعد التمنر الإلكتروني الذي يتعرض له المراهقين عبر مواقع التواصل الاجتماعي أكثر خطورة من كافة أشكال التمنر التقليدي، ربما يكون ذلك راجعا إلى شعور المراهق بالقلق عندما تصله رسائل تهديد عبر

## المطلب الثاني

### دوافع التنمر الالكتروني واشكاله

تتعد الدوافع التي تؤدي الى التنمر الالكتروني ومن ثم من خلال هذه الدوافع تكون للتنمر اشكال تسبب الضرر بحدوثها للمتضرر فعليه فدوافع التنمر تكون منها دوافع اجتماعية واقتصادية ودوافع نفسية وذاتية وعليه سوف نفضل كل نوع من هذه الدوافع والاشكال وستتناول في الفرع الاول دوافع التنمر الالكتروني وفي الفرع الثاني اشكال التنمر الالكتروني وكالاتي :-

### الفرع الاول

#### دوافع التنمر الالكتروني

تتعد دوافع التنمر الالكتروني فتكون منها دوافع اجتماعية واقتصادية ودوافع نفسية وذاتية فهذه من الممكن ان تؤدي الى التنمر الالكتروني وعليه سوف نبحث هذه الدوافع تباعا :

#### أولا : الدوافع الاجتماعية

تتمثل الدوافع الاجتماعية في العادات والتقاليد التي يرثها الأبناء

عن الآباء والأجداد، ومن هذه المعتقدات الثقافية المورثة أنّ للرجل الحق في السيطرة على شريكة حياته وإعطاء ربّ الأسرة قدر عالٍ من الهيبة، والاعتقاد بأنّ مقدار رجولته يتمثل في مقدار قدرته على السيطرة على عائلته بالعنف أو القوة، بينما تقل هذه الدوافع كلّما زادت نسبة الثقافة والوعي في المجتمع، إلّا أنّ بعض الأفراد لا يؤمنون بهذه التقاليد لكنّ الضغط الاجتماعي من حولهم يدفعهم إلى تعنيف عائلاتهم<sup>(٤)</sup>.

وتختلف صور الدوافع الاجتماعية المؤدية إلى العنف باختلاف مستوى الدين، أو مستوى تأثر الأسرة بالمحيط الخارجي، وباختلاف شكل الأعمال، والتقاليد، والأعراف فتكون درجة العنف إمّا كبيرة أو صغيرة، بمدى انتشار صور الدوافع الاجتماعية المؤدية للعنف<sup>(٥)</sup>، فهناك عوامل منها اختلاف المستويات الفكرية، والعمرية، والدينية، والاجتماعية، والثقافية بين الزوجين، وعدم استقرار الحياة

والمعروفة باتفاقيّة كوبنهاجن او السيداو والتي وصفت بانها بمثابة اعلان حقوق المرأة .

### ثانياً: الدوافع الاقتصادية

الدوافع الاقتصادية يدفع الوضع الاقتصادي المتدهور في حياة الأسرة الناتج عن فقدان الوظيفة، أو تراكم الديون، أو اللجوء للرهن، إلى ممارسة الفرد العنف اتجاه أفراد أسرته؛ وذلك نتيجة مشاعر الخيبة وارتفاع مستويات التوتر بسبب حالة الفقر التي يعيشها.

يجدر بالذكر أنّ المشكلات الاقتصادية المؤدّية الى العنف تتخذ أشكالاً مختلفةً، ومنها ما يأتي:-

١. عجز الأسرة عن توفير احتياجات المعيشة؛ بسبب ضعف الموارد وتدني مستوى الدخل. حدوث نزاعات بين أفراد الأسرة؛ لعدم الاتفاق في كيفية إدارة موارد الأسرة.

٢. حدوث نزاعات بين الزوجين ناتجة عن كيفية إدارة راتب

الزوجية وتعدّد الزوجات، أيضاً النزاعات بين أفراد الأسرة وتدخل أهل الزوجين في حلّها، وحدث الطلاق أو فقدان أحد الوالدين، كما أنّ التنشئة الخاطئة لأحد الوالدين أو كلاهما وضعف الوازع الديني من صور دوافع العنف الأسري، وكذلك فقدان لغة التواصل والحوار بين أفراد الأسرة، وضعف الروابط الأسرية والنزاعات المستمرة حول أساليب تربية الأطفال هذه جميعها دوافع تؤدي الى العنف ضد المرأة وقد دافع دستور العراق عن حقوق المرأة والعيش الكريم كما في نص المادة (٣٠ / اولا) منه " تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة - الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم وكذلك ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ففي عام ١٩٧٩ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

في سن الطفولة للعنف العائلي، واعتقاده مع مرور الوقت أن العنف وسيلة لضبط الأمور العائلية.

### النوع الثاني:

الدوافع التي ظهرت داخل الإنسان منذ تكوينه نتيجة عوامل وراثية، أو نتيجة أفعال غير شرعية صدرت عن الآباء وأثرت في سلوك الطفل. ضحايا العنف الأسري يُعدّ العنف العائلي ظاهرةً تنتشر في جميع طبقات المجتمع بغض النظر عن المستوى الاقتصادي، أو الجنس، أو العمر، لذلك تشمل طبقة ضحايا العنف جميع المعنّفين من الرجال، والنساء، والأطفال، وكبار السن، لا سيّما أن الفئة الأكثر تعرّضاً للعنف الأسري هي فئة النساء، كما يظهر أن العنف عادةً ما يكون سلوكاً متعمّداً، ولكنّه في بعض الأحيان يُمارس من دون قصد، ويكون ناتجاً غالباً عن عدم قدرة الأفراد على التأقلم مع ذويهم<sup>(٧)</sup>.

الزوجة، وإمكانية إضافته إلى ميزانية الأسرة.

٣. تدهور الظروف الاقتصادية لوقوع حادث مفاجئ لأحد أفراد الأسرة، أو تعرّض الأسرة لخسارة مالية غير متوقعة<sup>(٦)</sup>.

### ثالثاً: الدوافع الذاتية والنفسية

تُعرف الدوافع الذاتية بأنّها الدوافع التي تنبع من داخل الإنسان وتدفعه نحو ممارسة العنف، ويُمكن تلخيص هذه الدوافع في صعوبة التحكم بالغضب، وتدني احترام الذات، والشعور بالنقص، واضطرابات الشخصية، وتعاطي الكحول والمخدرات، كما يُمكن تقسيمها إلى نوعين كالآتي.

### النوع الأول:

الدوافع التي ظهرت بسبب عوامل خارجية عاشها الإنسان منذ طفولته وقد تكون رافقته خلال مسيرة حياته، مثل: الإهمال أو تعرّضه لسوء المعاملة، فيلجأ إلى العنف داخل الأسرة، كما قد تظهر هذه الدوافع بسبب مشاهدة الإنسان



## الفرع الثاني

وضع لا يرغب للآخرين في مشاهدته.

### اشكال التنمر الالكتروني

وكذلك نشر شائعة أو معلومات عن الطرف الآخر بهدف الإساءة أو تشويه السمعة والاتصال الهاتفي من طرف معروف أو مجهول يقوم فيه بنشر شائعات عن طرف آخر يهدف من خلاله إلى الإضرار بالآخر وتشويه سمعته.

تكون اشكال التنمر الالكتروني فقد تكون عبارة وسائل التهديد التي تصل من مصدر مجهول إلى البريد أو الحساب الشخصي في تطبيق ما وتكرار الفعل ويتخذ صورة الابتزاز الالكتروني وقد تشكل هذه الحالة جريمة الكترونية وان تضمنت استخدام الحاسوب أو الشبكات الحاسوبية<sup>(٨)</sup> انها شكلت نوع من انواع تهديد لشخص بهدف ابتزازه لحمله على القيام بفعل او امتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل او الامتناع عنه مشروعاً، كما انها تكون بشكل تعليقات غير لائقة اجتماعياً وأخلاقياً على صورة خاصة، أو مقال أو فيديو منشور على الإنترنت وتداوله بين أوساط المجتمع.

وقد يكون بشكل انتحال الشخصية، ونشر مشاركات إلكترونية مختلفة تسيئ للآخرين وهذه تعد من اخطر اشكال التنمر الالكتروني فينبغي معالجة والقضاء على كل اشكال التنمر الالكتروني<sup>(٩)</sup>.

### المبحث الثاني

#### أركان المسؤولية المدنية الناشئة عن التنمر الالكتروني

تتمثل أركان المسؤولية المدنية في ان يكون هناك خطأ المتمثل بالتنمر والقسوة ضد المرأة وان يترتب على هذا الخطأ ضرر مادي او معنوي كما لا بد من وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر، لذا

وتتخذ على شكل تصوير من غير علم الطرف الآخر ونشر صورته على وسائل التواصل المختلفة بهدف إلحاق الإيذاء به. ونشر صور حقيقية أو معدلة يبدو فيها الطرف الآخر في

للزواج مثلاً حق تأديب زوجته ولكن اذا كان الفعل قاسي فهو عنف ومن المفروض ان يسأل الزوج، أو الاب، والأخ الذي سبب هذا العنف للمرأة، لأن كما هو معروف المرأة كائن رقيق يتأثر بكل شيء هذا الكائن اللطيف الذي ينجرح بكل كلمة او هفوة بيها نوعاً من الازعاج ويسبب لها الالم النفسي .

فيسبب هذا العنف خطأ يسمى الخطأ التقصيري قانوناً على ركنين وهما الركن المادي والركن المعنوي فالمادي هو الإخلال بواجب قانوني وهو رعاية الاسرة وحماية المرأة سواء مما تفرضه النصوص التشريعية أو تلك التي تستمد من المبادئ العامة للقانون كما في حالة مخالفة والخطأ يتمثل كما اذا كان الشخص قد ارتكب عنف مادي أي تسليط قوة على المرأة، أو عنف معنوي أي قد جرح مشاعرها<sup>(١٠)</sup> .

سوف نقسم هذا المطلب على ثلاث مطالب سنخصص المطلب الاول للخطأ، والمطلب الثاني للضرر، والمطلب الثالث للعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .

### المطلب الاول

#### الخطأ

يعرف الخطأ بأنه " العمل الضار المخالف للقانون " وهناك من يقول بأنه الإخلال بواجب قانوني بعدم الأضرار بالغير، وهذا الواجب هو الذي يفرضه القانون على كل فرد بعدم الأضرار بالآخرين والالتزام الذي يؤدي الإخلال به الى تقرير المسؤولية التقصيرية هو التزام ببذل عناية، فتكون المسؤولية هنا مسؤولية تقصيرية ناشئة من العنف الأسري .

كما نلاحظ ان اثبت المتضرر خطأً محدث الضرر فقد ثبتت مسؤوليته ويجب عليه التعويض ، مع ذلك ان القانون اعتبر حالات لا يعتبر الفعل الضار خطأً موجبا للمسؤولية بل يعتبره عملاً مباحاً ولكن لا نجد من ضمن هذا الحالات العنف الاسري وان كان

## المطلب الثاني

### الضرر

الضرر هو الاذى الذي يصيب المرأة من جراء المساس بحقوقه او بمصلحة مشروعة<sup>(١١)</sup>، الا ان هناك من الفقه من عرف الضرر من خلال أنواعه بينما البعض عرفه بذكر أهميته في المسؤولية التقصيرية.

وهذا الضرر قد يكون مادياً وهو يصيب الذمة المالية للشخص، أو يكون الضرر معنوياً وعلى أية حال فأن للضرر ينبغي تحقق شروط منها:

الشرط الاول : ان يكون الضرر محققا أي مؤكد الحدوث او كان مستقبلا ومؤكد لكن تراخى وقوعه الى زمن لاحق<sup>(١٢)</sup>.

الشرط الثاني: ان يكون الضرر مباشرا متوقعا كان او غير متوقع، الشرط الثالث : ان يصيب الضرر حقاً او مصلحة مالية مشروعة<sup>(١٣)</sup>.

والضرر الادبي كالضرر المادي يشترط فيه أن يكون محققاً وماساً بحق للمضرور .

ومن جانب ذلك وبصدد التحدث عن التمر ضد المرأة ينبغي تطبيق نظرية التعسف في استعمال الحق وقد بينت المادة السابعة من القانون المدني العراقي حالات التعسف في استعمال الحق وهي : اذا لم يقصد بهذا الاستعمال سوى الاضرار بالغير ، واذا كانت المصالح التي يرمي الى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لا تتناسب مطلقا مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ، واخيرا اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة.

فالزوج مثلا اذا استعمل حق له تجاه المرأة ولكن يتضمن نوعا من التعسف فيعتبر قد سبب ضررا للمرأة فهنا تتحقق مسؤوليته تجاه المرأة والمجتمع ايضا .

## المطلب الثالث

### العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

كذلك لا بد من توافر العلاقة السببية بين الخطأ والضرر ، مع الإشارة إلى أنه في كثير من الأحوال

### المبحث الثالث

#### الأثر المترتب على المسؤولية المدنية الناشئة من التنمر الالكتروني

عند تحقق التنمر للمرأة من شخص فهناك تثار المسؤولية التقصيرية للشخص الذي سبب ذلك لان كل شخص ملزم بعدم الاضرار بالغير حتى وان كانت زوجته، وقد بين القانون المدني العراقي في المادة ( ٢٠٤ ) من القانون المدني العراقي على انه " كل تعدي يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض "

فلا بد من بيان أثر ذلك بعد حصول الاضرار بالآخرين من جراء عدم الالتزام بالقوانين والقواعد العامة أن الأثر يتمثل بالتعويض الذي يطالب به المتضرر والغاية من التعويض هو محو الضرر كلما كان ذلك ممكناً والتعويض يكون عينياً وقد يكون التعويض نقدياً وسوف نبين هذه النوعين في مطلبين :

يصعب تقدير الرابطة نتيجة لتعدد الظروف وتداخلها على حدوث الضرر، وهنالك أسباب معينة قد تؤدي إلى قطع علاقة السببية وتندرج تحت ما يسمى بالسبب الأجنبي والنصوص القانونية لم تبين ما المقصود بالسبب الاجنبي لكن بعض الفقه عرفه بانه "الحادث الذي قطع الرابطة السببية بين خطأ المدين وبين الضرر أو هو الحادث الذي يرتفع فيه خطأ المدين"

عند تطبيق علاقة الخطأ بالضرر أي العنف بالضرر الواقع على المرأة فيجب ان يكون الاذى الذي تعرضت له المرأة ناتج من العنف وهو النتيجة له واما اذا كان الاذى من سبب اخر غير العنف فيكون هنا العلاقة السببية متفتية ومن ثم لا توجد مسؤولية لوجود السبب الاجنبي .

## المطلب الاول

### التعويض العيني

أجاز القانون للقاضي ان يقوم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر لكن للمحكمة لها تقدير جوازي في الحكم بالتعويض العيني وحسب الظروف ويشترط ان يطلبه المتضرر، ومع ذلك فان هذا التعويض عن الضرر يكون على سبيل الاستثناء في المسؤولية التقصيرية في حالة الضرر الادبي، وهو ازالة الم أصاب من نفس المرأة نتيجة التمر أو الالم الذي يصيب الغير من الاقارب نتيجة التمر ضد المرأة وهذا ما نصت عليه مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري بقولها " إذا كان التنفيذ العيني هو الأصل في المسؤولية التعاقدية، فعلى النقيض من ذلك لا يكون لهذا الضرب من التنفيذ، وهو يقتضي إعادة الحال إلى ما هو عليه، إلا منزلة الاستثناء في نطاق المسؤولية التقصيرية فالتنفيذ بمقابل أي عن طريق التعويض المالي هو القاعدة العامة في المسؤولية التقصيرية

والأصل في التعويض أن يكون مبلغاً من المال" <sup>(٤)</sup> لكن نلاحظ أن من المستحيل أن يعيد التعويض العيني الحال، أو الحياة، لذا فانه هذا النوع من التعويض يجده تطبيقاً عند حصول ضرر مادي <sup>(٥)</sup>، لذا فاننا نأمل من المشرع العراقي ان يعطي للقاضي السلطة التقديرية في اختيار طريقة التعويض التي يراها مناسبة لمحو الضرر دون ان يتقيد بطلب المضرور مقارنة مع التشريعات الاخرى التي اخذت بهذا الامر <sup>١٦</sup>

وبطبيعة الحال ان طريقة التعويض العيني لا يمكن ان تكون ناجحة في كل حالات جبر الضرر الادبي في المسؤولية التقصيرية والعقدية <sup>١٧</sup> ايضاً ولكن يجوز في بعض الحالات كما في حالة قيام القاضي بالحكم بإتلاف الاعلان او الحكم بنزعه فيما اذا كان هذا الاعلان قد ضرر سمعة شخص بطريقة التمر وبالوسيلة الالكترونية .

## المطلب الثاني

### التعويض النقدي

يلجأ القاضي إلى أسلوب التعويض النقدي وهو الاصل في التعويض في المسؤولية المدنية التقصيرية لتعذر التعويض العيني عن الضرر في حالة التمرر<sup>(١٨)</sup> وهذا ما نصت عليها المادة (٢٥٥) من القانون المدني العراقي بقولها "ينفذ الالتزام بطريق التعويض في الاحوال وطبقاً للأحكام التي نص عليها القانون" فالتعويض النقدي هو من اكثر الطرق استخداماً كطريق وهذا ما استقرت عليه أغلب آراء الفقهاء بأن التعويض النقدي يعد من أكثر الطرق ملائمةً لجبر الضرر المترتب على العمل غير المشروع المتمثل التمرر في المسؤولية التقصيرية بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي للمحكمة في جميع الظروف التي يتعذر عليها التعويض العيني ولا تجد حلاً أمامها سوى التعويض النقدي يكون التعويض بمبلغ من النقود<sup>(١٩)</sup> عرف التعويض النقدي بأنه مبلغ من النقود يعطي للمضرور للأسرة دفعة واحدة

وقد يعطى لها على أقساط وقد يعطى له في صورة إيراد مرتب<sup>(٢٠)</sup>، كذلك التعويض عن الضرر الادبي أذن فمن المستساغ أن يكون هناك ضرر أدبي من جراء هذا التمرر فالمرأة تتضرر نفسياً من جراء التمرر كما ذكرنا وتصيب بالقلق والحزن وعدم الراحة ، وهذه الحالة ايضاً يشملها التعويض النقدي عن هذا الضرر .

وما يجدر بالقول بهذا الصدد ان التعويض النقدي يتميز من غيره من طرق التعويض الاخرى كونه صالحاً للحكم به أياً كان نوع الضرر مادياً او ادبياً . فاذا كان الضرر المحدث أدبياً فان التعويض النقدي له يؤدي الى اصلاح الضرر وتخفيفه لا محوه لان الضرر الادبي قد يتعلق بمسألة كامنة في النفس من شعور وعاطفة واحاسيس تتعرض الى ضرر لا يمكن محوه بالنقود وانما جبره او اصلاحه او مواساة المتضرر فقط ومن ثم فان هذه الطريقة تعد ناجحة في جبر الضرر الادبي واصلاحه<sup>(٢١)</sup> .

## الخلاصة

هناك اركان وهي الخطأ المتمثل  
التممر والضرر والعلاقة السببية  
بين الخطأ والضرر .

٤ . الاثر المترتب على تحقق  
المسؤولية المدنية هو التعويض  
الذي يقدره القاضي وحسب  
جسامة الضرر وللقاضي المدني  
سلطة تقديرية واسعة في تقدير  
لتعويض وخاصة الضرر  
المعنوي .

## ثانياً : المقترحات

١ . نترح على المشرع تشريع  
نصوص قانونية خاصة بالتممر  
الالكتروني وذلك لأهميته  
ولازدياد تعرض المرأة والاسرة  
على حد سواء للتممر لذا فنحتاج  
الى نصوص صريحة تفرض  
جزاء كتعويض مالي او عيني  
ويكون للقاضي سلطة تقديرية في  
تقديره .

٢ . نترح ان تكون هناك عقد  
ورشات في الجامعات والمدارس  
وفي منتديات مع التنسيق بين  
المؤسسات المجتمعية للتوعية

في نهاية بحثنا الموسوم بـ "  
المسؤولية المدنية الناشئة عن التمر  
الالكتروني الواقع على الاسرة -  
دراسة مقارنة "" ندرج أهم النتائج  
والمقترحات التي استخلصت من  
هذا البحث :

## أولاً : النتائج

١ . ان التمر الالكتروني هو سلوك  
غير مرضي يسلط بفعل او تهديد  
يتضمن استخدام القوة بهدف  
الحاق الاذى والضرر بالنفس او  
بالآخرين ويترتب عليه ضرر  
مادي او معنوي يلحق بالمرأة  
والاسرة بصورة عامة .

٢ . تبين أن هناك دوافع للتممر  
الالكتروني ومنها دوافع اجتماعية  
بسبب التفكك الاسري ودوافع  
اقتصادية بسبب الفقر وتفشي  
البطالة ودوافع نفسية بسبب  
الحالة النفسية للشخص الذي قام  
بالتممر

٣ . تتحقق المسؤولية المدنية عن  
التممر الالكتروني اذا توفرت

لنبد ومعالجة ظواهر التمر  
الالكتروني والوقوف على أسبابه  
بشكل تام .

### الهوامش

- (١) احمد عبد الله المراغي، الجريمة الالكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها، ٢٠١٧، ص ١١٠ .
- (٢) التمر الإلكتروني " كتاب جديد يوضح خصائص وأنماط المتمررين " مقال منشور للكاتب محمد عبد الرحمن وعلى الموقع الالكتروني التالي :  
<https://www.youm7.com>
- (٣) سورة الحجرات، الآية ١١
- (٤) محمد الرميحي، العنف الاسري وانعكاساته الأمنية، البحرين: الأكاديمية الملكية للشرطة، ٢٠١٢، ص ٧٤ .
- (٥) حسن طالب، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٧ .
- (٦) ماذا تعرف عن العنف الأسري، مقال منشور على الانترنت وعلى الموقع الالكتروني التالي : <https://www.enabbaladi.net/archives> .
- (٧) ما هو العنف الأسري مقال منشور على الانترنت <https://mawdoo> .
- (٨) وائل سليم عبد الله شاطر، الاطار القانوني لجريمة الابتزاز الالكتروني في الالعاب الالكترونية"، دراسة مقارنة وفق النظام السعودي و القانون الكويتي"، بحث منشور في المجلة العربية للبحث العلمي، العدد ١٦، ٢٠٢٠، ص ٤٢٩
- (٩) بهاء المري، جرائم المحمول و الانترنت، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٥٤
- (١٠) د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٤٨٩ .
- (١١) د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في التقنيات العربية، القسم الاول، بدون مكان نشر، ١٩٧٠، ص ١٢٧
- (١٢) ابراهيم احمد محمد الراشيد، المسؤولية المدنية لطبيب التخدير، مطبعة شتات، ٢٠١٠، ص ٢٩٥ .



- (١٣) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، ج١، الطبعة الثالثة الجديدة، نهضة مصر، ٢٠١١، ص ٥٧٣ .
- (١٤) مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، ج٢، ص ٣٩٦ .
- (١٥) د.حسن عكوش، المسؤولية المدنية في القانون الجديد، مكتبة القاهرة الحديثة، ط١، ١٩٥٧، ص ١٨٧ .
- (١٦) كقانون الموجبات والعقود اللبناني بالمادة ١٣٦ منه وكذلك قانون الالتزامات السويسري بالمادة ٤٩ / ف٢ منه
- (١٧) اشار الى ذلك حسن محمد الكرعاني، التعويض عن الضرر الادبي في المسؤولية العقدية، ط١، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٨٥.
- (١٨) مقدم السعيد، التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية، دراسة مقارنة ط١، دار الحدائة، دون مكان نشر، ١٩٨٥، ص ٢٩٩ .
- (١٩) د.سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية، بغداد، ١٩٨١، ص ١٥٣.
- (٢٠) د. محمد حسن قاسم، "مبادئ القانون، المدخل الى القانون والالتزامات"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٣٤٩.
- (٢١) حسن محمد الكرعاني، المرجع السابق، ص ٩١.

## المصادر

### • القرآن الكريم

#### أولاً: الكتب

- (١) ابراهيم احمد محمد الراشده، المسؤولية المدنية لطبيب التخدير، مطبعة شتات، ٢٠١٠.
- (٢) احمد عبد الله المراغي، الجريمة الالكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها، ٢٠١٧.
- (٣) بهاء المري، جرائم المحمول و الانترنت، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٧.

- (٤) حسن محمد الكرعاني، التعويض عن الضرر الادبي في المسؤولية العقدية، ط١، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.
- (٥) حسن طالب، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ٢٠٠١ .
- (٦) د.حسن عكوش، المسؤولية المدنية في القانون الجديد، مكتبة القاهرة الحديثة، ط١، ١٩٥٧.
- (٧) د.سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية، بغداد، ١٩٨١.
- (٨) د.سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في التقنيات العربية، القسم الاول، بدون مكان نشر، ١٩٧٠ .
- (٩) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، ج١، الطبعة الثالثة الجديدة، نهضة مصر، ٢٠١١.
- (١٠) د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٧ .
- (١١) محمد الريمحي، العنف الاسري وانعكاساته الأمنية، البحرين: الأكاديمية الملكية للشرطة، ٢٠١٢.
- (١٢) د.محمد حسن قاسم، "مبادئ القانون، المدخل الى القانون والالتزامات"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- (١٣) مقدم السعيد، التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية، دراسة مقارنة ط١، دار الحداثة، دون مكان نشر، ١٩٨٥ .
- (١٤) د.ندى الشجيري، آثار بطلان العقد، دراسة مقارنة، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦.

### ثانياً : البحوث

- (١) د.ثناء هاشم محمد، واقع ظاهرة التمر الالكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها، دراسة ميدانية بحث منشور في مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الثاني عشر، الجزء الثاني، ٢٠١٩ .

(٢) وائل سليم عبد الله شاطر، الاطار القانوني لجريمة الابتزاز الالكتروني في الالعاب الالكترونية"، دراسة مقارنة وفق النظام السعودي و القانون الكويتي"، بحث منشور في المجلة العربية للبحث العلمي، العدد ١٦، ٢٠٢٠.

### ثالثاً: مواقع الانترنت

- (١) ماذا تعرف عن العنف الأسري، مقال منشور على الانترنت وعلى الموقع الالكتروني التالي : <https://www.enabbaladi.net/archives> .
- (٢) ما هو العنف الأسري مقال منشور على الانترنت <https://mawdoo> .
- (٣) التتمر الإلكتروني" كتاب جديد يوضح خصائص وأنماط المتتمرين " مقال منشور للكاتب محمد عبد الرحمن وعلى الموقع الالكتروني التالي : <https://www.youm7.com> .

### ثالثاً : القوانين والاعمال التحضيرية

- (١) القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١
- (٢) القانون المدني المصري رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .
- (٣) مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني المصري .